المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تحديات السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.م. سعد ماجد عبدالحسين جبار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6741
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحديات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

م.م سعد ماجد عبد الحسين جبار

كلية التربية/ الجامعة العراقية

Saad.m.abdulhussen@alirqia.edu.iq

الملخص :

تروم السياسة الخارجية في أية نظام سياسي ديمقراطي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية عبر أدواتها الدبلوماسية المُتعددة المتاحة ضمن آليات عمل مؤسساتها الديمقراطية، لضمان حدوث تفاعلات سياسية بينية في المنطقة (دول الجوار الإقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣) والتي تستند إلى معادلة المصلحة الوطنية وفقا للمبادئ والثوابت المُحددة في سياساته الخارجية (فلسفة النظام السياسي الجديد)، من أجل الخروج من مأزق الأزمات والمشكلات التي تعصف بدول المنطقة العربية وبخاصة في الشرق الأوسط مع تأمين خيارات وبدائل الحل الدبلوماسي في السياسة الخارجية العراقية وفقاً للعمل المؤسساتي .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية، المصلحة الوطنية ، السياسة الدبلوماسية .

Challenges of Iraqi foreign policy after 2003

Assistant lecturer Saad Majed Abdul Hussein Jabbar
College of Education/Iraqi University
Saad.m.abdulhussen@alirqia.edu.iq

Abstract

The foreign policy of any democratic political system aims to achieve a set of main objectives through its multiple diplomatic tools available within the mechanisms of its democratic institutions, to ensure the occurrence of political interactions between the region (the countries neighboring Iraq after 2003) that are based on the equation of national interest in accordance with the principles and constants specified in its

foreign policies (the philosophy of the new political system), in order to get out of the impasse of crises and problems that plague the countries of the Arab region, especially in the Middle East, while securing options and alternatives for a diplomatic solution in Iraqi foreign policy in accordance with institutional work .

Keywords: foreign policy, national interest, diplomatic policy.

المقدمة

تروم السياسة الخارجية في أية نظام سياسي ديمقراطي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية عبر أدواتها الدبلوماسية المُتعددة المتاحة ضمن آليات عمل مؤسساتها الديمقراطية، لضمان حدوث تفاعلات سياسية بينية في المنطقة (دول الجوار الإقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣) والتي تستند إلى معادلة المصلحة الوطنية وفقا للمبادئ والثوابت المُحددة في سياساته الخارجية (فلسفة النظام السياسي الجديد)، من أجل الخروج من مأزق الأزمات والمشكلات التي تعصف بدول المنطقة العربية وبخاصة في الشرق الأوسط مع تأمين خيارات وبدائل الحل الدبلوماسي في السياسة الخارجية العراقية وفقاً للعمل المؤسساتي، التي تبغي تحديد أهداف واقعية في تعاملها الخارجي وتعاطيها مع أزمات ومشكلات الجوار الإقليمي المضطردة منذ عهود طوال ، سيما تلك المتوارثة من الماضي القريب الذي جاء معبئاً بإرث التناقضات الدولية والإقليمية المؤثرة فيه تأثيرا مباشرا. من هنا بات النظام السياسي الديمقراطي العراقي الجديد في حلقة التفاعلات الإقليمية والدولية التي تتحكم بالأحداث سواء التي تجري بجواره أم البعيدة عن محيطه الإقليمي، مما أدى إلى ظهور أنماطا مختلفة في توظيف عمله الدبلوماسي من خلال سياسته الخارجية الراهنة؛ سيما بعد أحداث الموصل ومناطق غربي و وسط العراق وما سواها من المناطق التي تعرضت إلى تراجع كبير على مستوى الأمني منذ حزيران عام ٢٠١٤، بفعل تمدد خطر التنظيمات الإرهابية المسلحة في العراق.

اهمية البحث:

تأثر العراق بأحداث متباينة المصالح من دول الجوار الإقليمي التي جاءت بالضد منه، مما باتت آليات عمل النظام السياسي العراقي أمام مهمة معقدة في تحليل أهداف السياسة الخارجية

العراقية ؛بسبب تأثيرات الضد النوعي الكلي على الجزء الذي كان فاعلا في البيئة الإقليمية والدولية في كل مرحلة من مراحل التطور في الأحداث الخارجية

اشكالية البحث:

إن أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة على المدى المنظور بحاجة إلى إعادة تقييم شاملة من أجل تفعيل أدوار جديدة في النشاط الدبلوماسي المؤسسي الذي يجري عبر العديد من القنوات ومنها الدبلوماسية الشعبية ، على أمل معالجة المشكلات والأزمات العالقة والقيام بدور أساسي في صيرورة مصالح مشتركة في المنطقة ولخلق شعور مشترك أيضاً من الممكن أن يسهم في دفع دول الجوار الإقليمي إلى دعم العراق.

فرضية البحث:

تأثير التحولات السياسية العالمية في البيئة الدولية والإقليمية وانعكاساتها على طبيعة آليات عمل مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي العراقي، والمعنية في تحليل أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة ،التي باتت رهينة لسياسة التكتلات والمحاور المتباينة لدول الجوار الإقليمي والرامية نحو ترسيخ مصالحها ونفوذها في المنطقة.

منهجية البحث :

تم توظيف منهجي التاريخ وصنع القرار في تتبع دور النظم السياسية العراقية المختلفة لمعرفة خططها في معالجة ازمات السياسة الخارجية العراقية في مرحلها المختلفة.

المبحث الاول: تغيرات سياسة العراق الدبلوماسية بعد عام ٢٠٠٣

بعد ان تغيرت المعادلة السياسية في العراق إثر دخول القوات الأمريكية الى العراق ، دخلت السياسة الخارجية العراقية مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الكبير وفقدان العراق لسيادته الوطنية .وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣ شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي

الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع مايجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لاتكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير .ثيرا سلبيا إزاء أي دور فاعل مستقل عنً لقد تركت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي "هدف المحافظة على كيان هذه الهيمنة ومايترتب عليها من استراتيجية دولية متعارضة "الدولة وصيانة امنها وسلامتها، يستلزم حشد القدرات الداخلية ، وكسب التضامن العربي والاقليمي والدولي (الربيعي ٢٠١٩ ، ٥٤) .

كما ان العراق بعد تغيير نظامه السياسي عام ٢٠٠٣ غابت سياسته الخارجية نتيجة لغياب مؤسسات الدولة العراقية الصانعة والمنفذة لها، إلا ان بعد كتابة الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ ظهرت لنا مجموعة من المبادئ العامة للسياسة الخارجية العراقية، واتسعت مشاركة الاطراف الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية العراقية طبقاً لشكل النظام السياسي البرلماني المنصوص عليه دستورياً في العراق، ومع ذلك لم تظهر سياسة خارجية للعراق ناضجة ومؤثرة في البيئة الخارجية بسبب ضعف المقومات والامكانيات للدولة العراقية، وعدم قدرة الاطراف الداخلية على التشخيص الدقيق للأهداف الخارجية التي تصب في صلب المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية، فضلاً عن محدودية الوسائل الدافعة والداعمة لتحقيق مرامي العراق خارجياً، ولهذا كانت ومازالت السياسة الخارجية العراقية بحاجة إلى التجسيد الواقعي لنقل ثوابتها من حيز البيئة الداخلية إلى حيز البيئة الإقليمية والدولية، وتحوليها من مبادئ داخلية إلى اهداف خارجيةً (حافظ ٢٠١٨ ، ٨٨) .

ولهذا تشكلت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في مرحلة مصيرية صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحرب التي عصفت به وإعادة تشكيل ورسم ملامح الدولة العراقية من جديد ، فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية والمدفوعة بتحركات خارجية ترغب بان تستحصل لها موطئ قدم داخل العراقً سياسياً عراقياً خارجياً غري متوازن والذي يستند على أسس المصالح المشتركة مرحلة العراق الجديد ، هذه الحالة المركبة ، ولدت أداء منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤ بقدر ما يستند عل حجم محركات مصالح القوى السياسية الداخلية وتعميق علاقاتها مع القوى الإقليمية المغذية لها بشكل

عام ، ويمكن توصيف السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤ على اقل تقدير بأنها سياسة مضطربة عانت من عدم وضوح الرؤية والتوجه ، ولعل العراق والقائمين على سياسته الخارجية ليسوا وحدهم السبب في هذا الواقع بقدر ما ان المحيط الإقليمي واضطراباته المتأزمة وقوة الجذب الأيديولوجي والاستقطاب وسياسة المحاور الدولية وفروعها هي التي جعلت السياسة العراقية المبتدئة تتخبط دون رؤية واضحة ومتماسكة بناء على معطيات الواقع العراقي الداخلي (اكوان ٢٠١٧ ، ١٩) .

المبحث الثاني : مشكلات الدبلوماسية الخارجية العراقية

بسبب تداعيات الصراع الداخلي في سوريا منذ عام ٢٠١١ ومن ثم مجيء أحداث الموصل في ٩ – ١٠ / ٦ / ٢٠١٤، وتمدد التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة بقيادة (داعش) من هنا وجدنا مدركات أهداف السياسة الخارجية لدول الجوار الإقليمي للعراق تتمحور في حصر مواجهة خطر الجماعات المسلحة الإرهابية ضمن الحدود الجغرافية العراقية كونه أقل كلفة من ناحية الخسائر المادية والبشرية، ومما يجعلها تتخطى في تدخلها مديات الحدود الجغرافية للعراق الذي بات أمام تدفق غير مسبوق للعناصر المسلحة مستغلة الرغبة الأمريكية في جعل العراق ساحة معركة في مواجهة الإرهاب الدولي بدلا من مواجهته في عقر دارها، ولكن هذه النظرية البنت فشلها بسبب تمدد خطر الإرهاب إلى دول أوربا والعالم بأكمله في الآونة الأخيرة، ناهيك عن قدرة العراق على تغيير المعادلة بالكامل بعد تحقيق الانتصارات الكبيرة على التنظيمات الإرهابية كافة، ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠١٦، وتمكن مؤسسات الدولة العراقية نفسها من إعادة فرض سيطرها وسيادها على كامل الأراضي العراقي، من هنا يمكننا التحليل في أبعاد الرؤى والأهداف في السياسة الخارجية لدول المنطقة التي جاءت متماشية مع التصورات الأمريكية المستقبلية في سياستها الخارجية التي تبغي رسم وضع جيو – سياسي واستراتيجي جديد يحدد خارطة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، تضمن السيطرة الفعلية على الأخيرة مع انتهاز الفرصة في إعادة صياغة موازين القوى بما يتلاءم وهذه الرؤى والأهداف المستقبلية؛ استكمالا لما قام به عراب ياسة الخارجية الأمريكية (هنري كيسنجر) عندما تساءل هل تحتاج الولايات المتحدة مريكية لسياسة خارجية في ظل استراتيجية الأمن القومي National)

(security _strateمن أجل التحرك في الساحة الدولية بمساعدة الدول الإقليمية من أجل تتحكم بالمنطقة الاوراسية (أوربا + آسيا (الزبيدي،٢٠٠٤) وهذا ما دعا إليه (مستشار الأمن عومي الأمريكي الأسبق (زبغنيو بريجنسكي) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق(جيمي ارتر) والذي يعمل حاليا مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وأستاذا سادة السياسة الخارجية الأمريكية بجامعة جون هوبكثر في واشنطن) في كتابه (فرصة انية Second – – Chanceالذي صدر عام ٢٠٠٧، حينما انتقد السياسة لخارجية الأمريكية في عهد الرؤساء السابقين (جورج بوش الأب وبيل كلينتون جورج بوش الابن) بسبب ضياع الفرصة الأولى لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب لباردة، ولكنه يؤكد على إن هناك فرصة ثانية من أجل التحكم في قيادة العالم من خلال حسم الأوضاع غير المستقرة في العراق وعدم اللجوء للمواجهة المباشرة مع إيران بغية ضمان سياسة خارجية فاعلة تحقق الأمن والاستقرار وليس العكس(خلف ٢٠٢٠) وهذا ما يجري حاليا في منطقة الشرق الأوسط من أجل دمجها وفقا لرؤية (ريتشارد هاس) الاستراتيجية مع العديد من البلدان والمنظمات الأخرى ضمن ترتيبات تتسق مع المصالح الأمريكية بغية التصدي لجميع المخاطر التي قد تحدث حاضرا ومستقبلا (الزبيدي ٢٠٠٤ ، ٣٠) مما سبق يتضح ان الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي تركت تأثيرا سلبياً إزاء أي دور فاعل مستقل عن هذه الهيمنة ومايترتب عليها من استراتيجية دولية متعارضة (الحديثي ١٩٩٩ ، ٣٩)بينما تهدف المحافظة على كيان الدولة وصيانة امنها وسلامتها، يستلزم حشد القدرات الداخلية ، وكسب التضامن العربي والاقليمي والدوليمن خلال المساهمة في تأزم المشكلات والأوضاع الداخلية فيه لعوامل عديدة منها (الحمداني ٢٠٠٨):

١. تعثر الأداء الدبلوماسي والسياسي لدول المنطقة على الصعيد الخارجي حيال العراق.
٢. تباين وتقاطع الخطاب السياسي الخارجي من بعض دول الجوار الإقليمي حيال الأزمات والمشكلات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط.
٣. تأخر استكمال مراحل التمثيل الدبلوماسي في العراق مما جعل قنوات الاتصال في مرحلة سابقة بطيئاً ، على الرغم من فتح الكثير من السفارات والقنصليات من دول العالم المختلفة في العراق حالياً

٤. التردد الواضح في إبداء الجدية في مكافحة خطر الإرهاب الدولي في المنطقة الذي كانت تغذيه دول إقليمية مجاورة للعراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا.
٥. عدم حسم ملفات المشكلات العالقة بين دول الجوار الإقليمي من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بأمن الحدود ،ومشكلات الطاقة والمياه وما سواها من الملفات التي باتت أوراق ضغط واضحة تستخدمها بعض الدول المجاورة عند الضرورة.

المبحث الثالث: قيود الدبلوماسية الخارجية العراقية

من هنا يمكن ادراج القيود التي عانت منها السياسة الخارجية العراقية ضمن محورين أولهما: المحددات الداخلية، والتي تتمثل بالاداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار وثانيهما: المحددات الخارجية، والتي تتمثل بالتعقيدات الاقليمية الدولية التي اسهمت في تقيد حركة الدبلوماسية العراقية مما جعلت التخبط عبارة عن تنفيذ سياسات الدول وتوظيف سياساتها في داخل العراق مع ملاحظة أن هناك تداخلاً واضحاً بين الخارجي والداخلي بالنسبة للعراق بفعل وجود فاعل خارجي في الداخل متمثلا بقوات الاحتلال الامريكية.، ومن اهم هذه المحددات هي (الربيعي ٢٠١٩ ، ١):

١- المحددات الداخلية : توجد عدة محددات داخلية مؤثرة في القرار السياسي الخارجي خاصة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وتغير النظام السياسي فيه مع تغيرات المنطقة بشكل عام، من اهمها-:تضارب صلاحيات رئيس الوزراء وهيئة الرئاسة فقد احتلت مسألة تنظيم وانشاء المؤسسات الدستورية في النظام العراقي بعد التغيير في عام ٢٠٠٣اهمية كبيرة ومرحلة مهمة نحو الانتقال الديمقراطي الا ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٣محتو بعلى لكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات واصبح هذا الوضع معيقا لصنع سياسة خارجية فاعلة، اذ ورد في المادة (101) من الدستور تحديد السلطات المختصة بصنع السياسة الخارجية (ان السلطات الاتحادية تختص بمجموعة من الاختصاصات ومنها رسم السياسة الخارجية والتمثيل لدبلوماسي والاتفاقيات الدولية وغيرها ،خلال هذا النص من المقصود بها السلطة الاتحادية ، اذ تتألف من فرعينطبقا

للدستور هيأة الرئاسة ورئاسة الوزراء وهدا شكل سببا للتنازع بينهما من الذي يمثل سياسة البلاد الخارجية

٢- المحددات الخارجية : تقيد السياسة الخارجية بمعطيات الاوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي الدولي، لذلك فان اي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على طبيعة الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة دولة العراق على الصعيد الخارجي لذلك فأن الهدف من النشاط السياسي الخارجي نسج شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية للاستفادة الى اقصى حد ممكن من عناصر قوتها والتقليل من الاثار السلبية لعناصر ضعفها لتكون المحصلة النهائية هي ضمان امنها واستمرارها واستقرارها من خلال العمل على تلبية احتياجاتها وضمان مصالحه وبعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣اصبحت السياسة العراقية تحت تعقيدات اقليمية ودولية اسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية ، فهناك بيئة اقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي . من تحفظ عربي على قبول لعراق ضمن المجموعة العربية تحت الاحتلال، او قبول مشروط يجعل الحركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط، مما ادى الى بطء كبير في عملية اعادة السفارات العراقية في الخارج، او عودة السفارات العربية والاجنبية لممارسة نشاطاتها في العراق، ومن تدخل دول الجوار في شؤون العراق الداخلية التي تنطلق من دوافع مصلحية لا تحدها قيود، بينما كانت للولايات المتحدة الامريكية البلد المحتل الهيمنة على القرار العراقي وفرض رأيها والتدخل في تحديد خياراته تجاه دول العالم والجوار لذا تعد التحديات الخارجية محددا واضحا لأداء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣وعدم امكانية صنع القرار السياسي، لذا يجب النظر اليها من اجل تحليلها والحد منها حتى لا تكون سببا في فشل النظام السياسي في اداء دوره الخارجي او حتى امكانية انهياره ، ومن هذه التحديات عدم الترابط بين السياسة الداخلية والخارجية:لاتزال المسافة واضحة بينهما ولم يكن هناك ترابط وتفاعل بين لاثنين، وهذا يشكل عائقا تجاه نمو المجتمع العراقي وتحسين ظروفه وتعزيز قدراته التنافسية بعد التغيير هذا من جانب، وتحديد علاقات العراق بالقوى الاقليمية والدولية من قبل الاحتلال الامريكي واثر ذلك على القرار السياسي وفق مصالح امريكا في العراق والمنطقة، وأن تجعل السياسة الخارجية

العراقية جزءًا من سياستها ومكملا لها في منطقة الشرق الأوسط، فالسياسة الأمريكية تقوم على مصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية، اذ ترى دول العالم عليها ان تتعامل مع الولايات المتحدة في الشأن العراقي لكون القرار السياسي يمر عبر البوابة الامريكية(خليفة ٢٠١١،١٧).

ان اهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة على المدى المنظور بحاجة الى اعادة تقييم شاملة من اجل تفعيل أدوار جديدة في النشاط الدبلوماسي المؤسسي الذي يجري عبر العديد من القنوات ومنها الدبلوماسية الشعبية، على امل معالجة المشكلات والأزمات العالقة والقيام بدور أساسي في صيرورة مصالح مشتركة في المنطقة ولخلق شعور مشترك أيضاً من الممكن أن يسهم في دفع دول الجوار الإقليمي إلى دعم العراق. فليس من مصلحة الدول المجاورة للعراق اتهامه بأنه تابع لدولة (س) على سبيل المثال من الدول الإقليمية والعكس هو الصحيح ، إذ ليس من مصلحة العراق إعادة طرح مواضيع سابقة كانت جزء من الأحداث التاريخية التي وقعت قبل عام ٢٠٠٣؛ وإنما المصلحة المنطقية تكمن في البحث عن مسارات جديدة تتجاوز تعقيدات وتراكمات الماضي (الماضي فالمعادلة الحاكمة في أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة تقتضي بناء سليمة وسلمية بعيدة عن التوتر مع دول الجوار الإقليمي ودول اخرى، مع العمل على صيرورة مدرك واضح يبعد علاقات العراق الخارجية عن دوائر الشك والريبة في مرحلة التعاطي مع الاحداث الخارجية الراهنة (عبد الله ٢٠١٣) .

بمعنى الشروع في شراكة حقيقية مع جميع الدول المحيطة بالعراق والتي يفترض على أساس الاحترام المتبادل للمصالح والأهداف المشتركة من أجل المضي نحو تحقيق تفاهمات مشتركة تجدي بالمنفعة المرجوة لجميع الأطراف لاحقاً ، ومن خلال استثمار مكامن القوة في كل دولة من دول الجوار الإقليمي للعراق على حد سواء وفي ظل إقامة علاقة تفاعلية تخدم استقرار المنطقة برمتها وليس العكس . لا سيما وإن علاقات دول الجوار الإقليمي مع العراق مليئة بالتعقيدات السابقة بسبب اندلاع حربين كارثتين (حربي الخليج الأولى والثانية في الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩١) ومن ثم تداعيات احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، وجميعها أنهكت العراق من الداخل وأضعفت علاقاته الخارجية مع الكثير من دول العالم؛ بسبب تداعيات مرحلة ما بعد

الاحتلال التي جاءت بتركة جديدة مضافة إلى تركته السابقة، مما يتطلب التعامل مع هذه الأحداث بدبلوماسية هادئة طويلة النفس وعلى أساس تعزيز الأسس السليمة في صيرورة علاقات متوازنة ومستقرة ، مع طي صفحة الماضي و التطلع نحو بناء الثقة المتبادلة على المدى المنظور (رشيد ٢٠١٣) .

المبحث الرابع: اليات نجاح الدبلوماسية الخارجية العراقية

يتوجب السعي نحو تقويم آليات عمل السياسة الخارجية العراقية بشكل واضح لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة ، من خلال تبني سياسة خارجية فاعلة يمكن أن تؤدي دورا محوريا في المنطقة والعالم عند وضوح أهدافها حاضرا ومستقبلا والتي تكمن في الآتي (الحمداني ، ٦٠):

١ – تفعيل العمل الدبلوماسي وتنشيطه عبر الوسائل الدبلوماسية كافة لتجاوز حقبة الماضي، والمُضي نحو بلورة سياسة خارجية عراقية فاعلة تستند إلى احترام علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من دول المنطقة

٢ – تسوية جميع المشكلات والأزمات مع دول الجوار الإقليمي واحترام إرادة الشعوب من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعمل على إعادة إعمار البلدان ، والابتعاد عن سياسة التكتلات والتحالفات ذات الأبعاد المذهبية والقومية ، والسعي نحو الحفاظ على وحدة الدول لتجاوز محنة مشاريع التجزئة المفروضة على المنطقة بسبب مشروع الشرق الأوسط الكبير المقترح

٣ – إنهاء جميع أشكال الصراع الجاري في المنطقة وبخاصة في سوريا وليبيا واليمن والمُضي نحو توحيد الجهود الإقليمية والدولية للتصدي إلى تفاقم مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي منذ عام ٢٠٠١

. ٤ – العمل على إعادة الاستقرار الداخلي في العراق كونه حالة استثنائية فرضت عليه من جراء احتلاله في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ، على أن تتحمل دول المنطقة والعالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية القانونية والأخلاقية لما حدث في العراق

المبحث الخامس: الامن والدبلوماسية الخارجية العراقية(تبادل التأثير)

بعد عام ٢٠٠٣، أضحى الامن سببا للكثير من المشكلات الاجتماعية(ارتفاع اليتامى والارامل والبطالة والمهجرين من الداخل والخارج) التي تؤثر سلبا على قدرة الدولة من خلال تقليل تخصيصات الموارد المخصصة للسياسة الخارجية واضافتها الى الموارد المخصصة لحل المشاكل الاجتماعية، فانصراف الساسة الحاكمة نحو التركيز على المشكلات الداخلية على حساب السياسة الخارجية وهو ما يقود الى انكماش تلك السياسة داخل محيطها الاقليمي الداخلي وهذا هو حال السياسة العراقية، فضلا عن ذلك الوضع الامني المتردي على صعيده الداخلي ، الى جانب العملية السياسية والظروف المحيطة بها او التوازنات والصراعات السياسية التي رافقتها وتأثيراتها الواضحة على الوضع الاجتماعي الذي شهد نقص واضح في الخدمات الرئيسية للمواطنين وانتشار البطالة والفقر على مستوى البلاد ، رغم الموارد المالية الكبيرة التي اتيحت لها نتيجة الفساد الاداري والمالي بأغلب دوائر الدولة لذا يعد الملف الامني من اهم الملفات التي ترتبط بها حالة التغيير السياسي في العراق، فعلى الرغم من بقاء هذا الملف بيد الادارة الامريكية حتى منتصف العام ٢٠٠٣فان ذلكلم يمكنه من احلال الاستقرار في المناطق المأهولة بالسكان،لقد القى الارهاب بظلاله على الواقع السياسي للعراق فنتجت مشكلة طبيعة الأحداث في الشرق الأوسط، والتطورات في مشهد القوى الفاعلة في المنطقة بعد ٢٠٠٣، تضع باستمرار أمام العراق تحديات صعبة، خلال مساعي هذا البلد لصياغة تصورات إستراتيجية مناسبة، تجاه التفاعلات والسلوكيات الإقليمية، وبخاصة عند إعادة توجيه وتشكيل الدبلوماسية العراقية في تحركاتها تجاه محيطه الخارجي، ومن ثم رسم الفضاء الجغرافي الذي تتحرك فيه، وسط بيئة التحولات والتطورات الجيوبوليتيكية في الإقليم، ومحاولات إعادة تعريف المصالح الوطنية للعراق وتعزيز دوره الإقليمي، في ممارسات الأداء الدبلوماسي، خصوصاً في مجالات الاهتمام الرئيسة، السياسية والاقتصادية والأمنية, ويتمحور الحراك الدبلوماسي العراقي بعد ٢٠٠٣، حول محاولة الحفاظ على سيادة البلد من التدخلات الخارجية، وتعزيز الثقة مع الأطراف الإقليمية، كون العراق يشكل نقطة ارتكاز جيوسياسية في المنطقة بسبب موقعة الجغرافي، وجزء من ملامح سياسته الخارجية المفترضة في العقدين الأخيرين، تتمثل بالسعي

لإقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية وتوسيع مجالات التفاعلات معها، من خلال الاعتماد على روابط القيم الحضارية والثقافية والتاريخية مع دول المحيط، وبناء المصالح المشتركة، وذلك في إطار محاولة تأمين مصالح العراق الحيوية، وتقديم مفاهيم جديدة في علاقات البلد الدبلوماسية، قائمة على التوازن في علاقاته الخارجية، وعدم التمحور والاصطفاف في المحاور الإقليمية.ولكن بالرغم من كل هذه المساعي، إلا ان الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣ تواجه العديد من التحديات، التي تضعف من قدرة العراق على صياغة مقاربات تدعم حركته في إطار السياسة الخارجية، وتمنع من ممارسة سلوك خارجي فاعل تجاه محيط العراق الإقليمي والدولي (حسيب ٢٠٠٩ ، ٢٥)

المبحث السادس: تحولات الدبلوماسية الخارجية العراقية والمحيط الاقليمي

وعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية فان من القيود التي تعيق عمل الدبلوماسية العراقية، الميراث الطويل من الخلافات، والاشكالات الامنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول خاصة مع اتهام العراق للبعض منها بايواء الاطراف المعارضة .ومن بين القيود في التعامل مع دول الجواريمكن رصد كثير من القضايا فمثلا – : مع تركيا: مشكلة الاكراد ومشاكل التركمان والحدود والمياه –: سوريا: مشكلة المهجرين والمهاجرين واللاجئين وخاصة البعثيين – .الاردن: مشاكل المهاجرين والعلاقات الاقتصادية – .الكويت: التعويضات والديون والحدود وحقول النفط – السعودية : الفتاوى والانتحاريين والقاعدة – .ايران التدخلات المستمرة في الشان الداخلي ومشكلات الحدود والمياه وحقول النفط ..ان العمل على تجاوز مكامن الخلل في علاقات العراق مع جيرانه لاتبدو يسيرة، لانه محكوم بقيود داخلية تجعل عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية ضمن الحكومة ومجلس النواب مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها مما يجعل التحرك العراقي في هذا المجال يمتاز بعدم التوازن بل الى التناقض في احيان كثيرة.كما ان الفاعل الامريكي المؤثر اكثر من غيره في القرار السياسي العراقي يلعب في اغلب الاحيان على تلك التناقضات مما يزيدها تعقيدا .ورغم ان العراق بحكم موقعه الجغرافي وما يمتلكه من موارد هائلة للطاقة ، وكونه سوقا استهلاكية واسعة ، يجعله شريكا اقتصاديا متميزا، الا إن الآثار التي خلفتها

العقوبات على مدى عقد من الزمن واستمرار اعمال العنف بعد الحرب ، وغياب أو قصور القوانين التجارية واللوائح خلقت الظروف التي تحد من قدرة الدول المجاورة للعراق على توسيع التبادل التجاري معه والاستثمار ، كما ان بعض دول الجوار وبشكل خاص سوريا وايران، لا تزال تشعر بالقلق إزاء وجود القوات الامريكية في العراق باعتبارها تهديد محتمل. ولم تستطع التطمينات التي تضمنتها الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة تسكين هواجسها رغم احتوائها على نص صريح في المادة ٢٧ من ان الولايات المتحدة لايمكنها استخدام الأراضي العراقية، او المياه او الاجواء للعدوان على الدول الاخرى، او انه لن يكون هناك قواعد اميركية او وجود عسكري دائم في العراق .وكان من الطبيعي ان تأتي سياسة العراق الخارجية خلال هذه المرحلة الحاسمة انعكاسا لما يجري في الداخل وتواصلا معه لتتكامل صورة الانجاز بشقيها الداخلي والخارجي (الربيعي ، ١١) .

ان السياسة الخارجية للعراق بعد عام٢٠٠٣افتقدت إلى عامل التأثير على الدائرة الخارجية نتيجة ضعف قدرة الدولة العراقية، فالقوى الخارجية المؤثرة على الوضع الداخلي في العراق تمتلك مكونات قوة وقدرة يمكنها أن تمارس سياستها بفاعلية أكثر من العراق، وأصبح ولفترة ليست بالقصيرة عاجزا عن إنتاج سياسة خارجية مستقلة، واستمر هذا الحال حتى اتفاقية الانسحاب الأمريكي من العراق، ولكن يجب أن لا ننسى إن المتغير الأمريكي له الأثر الكبير في عملية صناعة القرار الخارجي العراقي، وفي ظل بيئة إقليمية غير متقبلة لهذا الوضع الجديد وبيئة دولية قد تسعى بعض دولها إلى أن لا يتجاوز العراق مشاكله الداخلية، وعقب الانسحاب عدت هذه الخطوة أنها تصب في تعزيز استقلالية القرار السياسي الداخلي الذي سينعكس على القرار الخارجي وفي علاقات العراق مع الاطراف الاقليمية والدولية (الاسدي ٢٠١٤ ، ٤٩) .

ومن هنا يتضح لنا ان السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣ تواجه تغييرين جذرين في مجال العلاقات الدولية والأوضاع الداخلية وحيث أن الإستراتيجية التي تتبعها الدولة غير ثابتة أو مستقرة وهي متغيرة في عالم متغير فأن التفكير بوضع إستراتيجية للعمل السياسي الخارجي مختلفة عما جرى العمل بموجبه قبل عام ٢٠٠٣ وباتجاه تحديد الأهداف والمصالح

العليا للوطن وانتقاء وعقلانية الوسائل والأدوات اللازمة مع استثمار مكثف للقدرة المالية العراقية (واردات النفط) من أجل دعم وتفعيل السياسة الخارجية العراقية، ليس للقيام بدور قيادي أو مبشر بعالم جديد ولكن لتكون موجهة أولاً لتنمية القدرة البشرية والاقتصادية والبيئية للعراق حيث أن انعكاس السياسة والأوضاع الداخلية مؤثر فاعل على عمل قنوات السياسة الخارجية. ويعتمد فهم التغيير التوجهي لأهداف السياسة الخارجية والبحث عن أدوات ما يسمى "القوة الناعمة" مما يبعد العراق من الدخول في علاقات صراعية مسلحة قد تدمر قدرات وثروات العراق كما شهدها مرحلة الحروب السابقة الإقليمية أو العالمية لدولة العراق.

والسياسة الخارجية معنية برسم إستراتيجية للتحرك الخارجي في زمن السلم والحرب وحيث أن السياسة الخارجية أعقد من باقي الحقول لأنها تتعامل مع أطراف خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية وبعيدة بشكل معقد عن معرفة دقيقة بقدرات وتوجهات الآخرين فأن اعتماد إستراتيجية علمية واقعية هو السبيل لإنجاح مساعي السياسة الخارجية للبلد، والعراق بعد التغيير الجذري الذي طرأ على موقعه الجيوبوليتيكي في النظام الدولي ورؤية القوى العظمى وتحركها العسكري وتغير النظام السياسي الداخلي نحو حكم ديمقراطي ذي قاعدة واسعة من المؤثرين على صنع القرار السياسي فأن إستراتيجية باتجاه تغيير توجهي تتبنى أهداف متطورة ووسائل سلمية لإدارة العلاقات وأمثل لطاقات وإمكانيات العراق البشرية والمالية ستسهم حتماً في نقله نوعية لقوة ورفاهية المجتمع والدولة العراقية.

وإستراتيجية التغيير التوجهي تعمد اليها الدول عند المنعطفات التاريخية لمسيرتها- وحتى أمريكا تبحث في التغيير التوجهي لإستراتيجية عملها الخارجي كما صرح بذلك الرئيس الأمريكي أوباما بقوله "ستستهل البحث في مصالحنا ثم نقرر ما هي الغايات التي نريد تحقيقها وكيفية القيام بذلك ثم نناقش أخيرا الموارد اللازمة (وودورد ٢٠١٩) .

وعليه يتقرر بأن مفهوم الإستراتيجية يعبر عن عقلنة وعلمية اتخاذ القرار بحيث يستلزم تحديد الأهداف والغايات أولا وانتخاب أو اختيار الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع استيعاب كامل لقدرات الدولة المادية والمعنوية والقدرة على تطويع تلك القدرات والإمكانيات لخدمة تحقيق تلك الأهداف والغايات.

الخاتمة

باتت أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة في موضع الحل الوسط وبمنأى عن أي تنافس أو نزاع أو مواجهة مباشرة قد تحدث بين دولة وأخرى ، بمعنى تبني خيار مراعاة المصالح المُتبادلة مع احترام الثوابت الأساسية التي تضمن حقوق الجميع ومن دون إلحاق أي ضرر في العلاقة مع الدول الأخرى ، وبما يتلاءم مع طبيعة التعاطي مع الأحداث التي تحدث بين الحين والآخر في أي مكان وزمان حاضرا ومستقبلا . كما إن صيغة الحوار المؤسسي الذي تبنته السياسة الخارجية العراقية في المرحلة الراهنة هو من أجل انهاء الخلافات وتدعيم التعاون العراقي– الخليجي خاصة وتحقيق التعاون أيضاً مع محيطه الإقليمي عموماً ، ولتثبيت أمن المنظومة الإقليمية لدول المنطقة بأكملها من أجل المُضي في استكمال متطلبات احتواء دول الجوار الإقليمي كونه إجراء مهم وحيوي في المنطقة ، ولابد أن تدرك الدول المجاورة للعراق بأن لها دور ومسؤولية في استقراره وإرساء الأمن فيه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية ؛ مع إدراك أن ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة جميعا.

التوصيات :

واذا كان العراق يحسب على الدول النامية فهو يعيش مشكلاتها وتتاثر سياسته الخارجية بتلك المشكلات وفي مقدمتها عدم الاستقرار السياسي الذي ينعكس سلبا على الاداء السياسي في مختلف المجالات وليست السياسة الخارجية بمنأى عن ذلك الاضطراب .وبينما تعيق الكثير من الكوابح العمل السياسي الخارجي، وفي مقدمتها : اختلالات الواقع السياسي وتعدد مصادر القرار والاوضاع الاقتصادية المتردية ووجود الاحتلال وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية ، وما الى ذلك. فان امام العراق لو انه احسن استغلال الفرص التي تتاح له وباشر بوضع استراتيجية للسياسة الخارجية تضع الاهداف وتحدد الاليات والوسائل، باسلوب علمي وعملي، في محاولة لتجاوز اخطاء الماضي وبناء المستقبل ووضع مقاربات جديدة في العلاقات مع دول العالم ومنظماته، ان امامه الكثير من الفرص والمحفزات لبناء سياسة خارجية مثمرة اذا ماصدقت النوايا وكان الهم الوطني في المقدمة.

قائمة المصادر باللغة العربية:

١) الربيعي، كوثر عباس . ٢٠١٩." سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص". *مجلة دراسات دولية* _جامعة بغداد . العدد ٤٤.

٢) حافظ، علي جبار . ٢٠١٨ . تحديات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.اطروحه دكتوراه– كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد .

٣) اكوان،علي بشار . ٢٠١٧. السياسة الخارجية العراقية بني النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية– السعودية حتى عام ٢٠١٤ وآفاقها المستقبلية .

٤) خلف، همسه قحطان .٢٠٢٠. "اليات النظام السياسي الديمقراطي العراقي في تحليل اهداف السياسة الخارجية ". *مجلة السياسة الدولية*.

٥) الزبيدي، حسن لطيف . ٢٠٠٤ . "الشرق الاوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق". *مجلة المستقبل العراقي*. السنة ٢. العدد/٧/

٦) الحديثي ، هاني الياس . ١٩٩٩. " العراق ومحيطه العربي دور العراق كموازي اقليمي ". *مجلة دراسات استراتيجية* . العدد السادس – مركز الدراسات الدولية .

٧) الحمداني ، قحطان احمد سلمان . ٢٠٠٨ . *السياسة الخارجية العراقية من ١٤تموز ١٩٥٨– ٨شباط ١٩٦٣* . ط١. القاهرة: مكتبة مدبولي.

٨) الربيعي، ظاهر عبد الزهرة . " السياسه الخارجية العراقية ومحدداتها بعد ٢٠٠٣". *مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية* . جامعة ذي قار. مجلد ٩ ، عدد ١ .

٩) خليفة، حسن علاوي . ٢٠١١. *تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين*. بغداد :بيت الحكمة .

١٠) عبد الله ، عبد الجبار احمد . ٢٠١٣. العراق ومحنة الديمقراطية(دراسات سياسية راهنة) .

١١) رشيد ،عبد الوهاب حميد . ٢٠٠٦ . *التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

١٢) حسيب، خير الدين . ٢٠٠٩ . *العراق الى اين*. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .

١٣) الربيعي، ظاهر عبد الزهرة . ٢٠١٩ . "السياسه الخارجية العراقية ومحدداتها بعد ٢٠٠٣" . *مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية* . جامعة ذي قار، مجلد ٩ .

١٤) الاسدي، عدنان هادي نور . ٢٠١٤. سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية –٢٠١٢,٢٠٠٥. رسالة ماجستير . كلية العلوم السياسية – جامعة المستنصرية .

١٥) ودوورد، بوب . ٢٠١١. *حروب أوباما، الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكي*. ترجمة : هاني تابري. بيروت : دار الكتاب العربي.

قائمة المصادر باللغة الانكليزية :

1- Al-Rubaie, Kawthar Abbas. 2019. "Iraq's Foreign Policy between Constraints and Opportunities". Journal of International Studies - University of Baghdad. Issue 44.
2- Hafez, Ali Jabbar. 2018. Challenges of Iraqi Foreign Policy after 2003. PhD Thesis - College of Political Science - University of Baghdad.
3- Akwan, Ali Bashar. 2017. Iraqi Foreign Policy between Theory and Practice: A Case Study of Iraqi-Saudi Relations until 2014 and Its Future Prospects.
4- Khalaf, Hamsa Qahtan. 2020. "Mechanisms of the Iraqi Democratic Political System in Analyzing Foreign Policy Objectives". Journal of International Politics.
5- Al-Zubaidi, Hassan Latif. 2004. "The Middle East and Its Role in Formulating the US War Decision on Iraq". Iraqi Future Magazine. Year 2. Issue 7/
6- Al-Hadith, Hani Elias. 1999. "Iraq and its Arab surroundings, the role of Iraq as a regional parallel". Strategic Studies Journal. Issue 6 - Center for International Studies.
7- Al-Hamdani, Qahtaan Ahmed Salman. 2008. Iraqi foreign policy from July 14, 1958 - February 8, 1963. 1st ed. Cairo: Madbouly Library.
8- Al-Rubaie, Zahir Abdul Zahra. "Iraqi foreign policy and its determinants after 2003". Journal of the College of Education for Humanities. University of Thi Qar. Volume 9, Issue 1.
9- Khalifa, Hassan Allawi. 2011. Planning Iraqi foreign policy in the early second decade of the twenty-first century. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
10- Abdullah, Abdul Jabbar Ahmed. 2013. Iraq and the ordeal of democracy (current political studies).
11- Rashid, Abdul Wahab Hamid. 2006. Democratic Transition in Iraq: Historical Legacies, Cultural Foundations, and External Determinants. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
12- Hassib, Khair al-Din. 2009. Where is Iraq Going? Beirut: Center for Arab Unity Studies.
13- Al-Rubaie, Zahir Abdul Zahra. 2019. "Iraqi Foreign Policy and Its Determinants after 2003". Journal of the College of Education for Humanities. University of Thi Qar, Volume 9.
14- Al-Asadi, Adnan Hadi Nour. 2014. Iraq's Foreign Policy towards the Arab Region - 2005, 2012. Master's Thesis. College of Political Science - Al-Mustansiriya University.

15- Woodward, Bob. 2011. Obama's Wars, the Conflict between the Civil Administration and the US Department of Defense. Translated by: Hani Tabari. Beirut: Dar Al-Kutab Al-Arabi.